قال الليث: أخذ من المواطأة وهي الموافقة على شيء واحد»[1].

فالمواطأة والتواطؤ هما الاتفاق على شيء، والألفاظ المتواطئة متفقة الصورة ومتواطئة على المعنى أي متفقة المعنى أيضًا، غير أن حقيقة المسميات بهذه الألفاظ مختلفة. إن لفظ «الحيوان» إذا ورد في القرآن بهذه المعاني الثلاثة (الإنسان ـ الفرس ـ الطير) يكون ذا وجوه ثلاثة، وكل موضع يرد فيه اللفظ فإنه يكون نظيرًا لمثيله في الموضع الآخر.

ويقول الزركشي أيضًا، محتجا لتضعيفه التعريف الأول، «وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد، في مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعًا لأقسام والنظائر نوعًا آخر، كالأمثال[2] لكنا لا نجد في كتب «الوجوه والنظائر» تفرقة بين نوعين من الألفاظ.

بل نجد أعدادًا كبيرة من الألفاظ، ومذكورة معها مواضع ورودها في القرآن الكريم، ومعان مختلفة لكل في كل موضع.

وهذه المعاني المتعددة تربط بينها أحيانًا علاقات، تختلف من لفظ لآخر، وقد لا تتضح، مع ملاحظة أن المفسرين لم يتوقفوا لبحث هذه العلاقات[3] ولا لتحديدها وتصنيفها أو تمييزها بمصطلحات، وربما تكون من هذه العلاقات، العلاقة التي عبَّر عنها المناطقة بالتواطؤ، فالألفاظ التي تربط بين معانيها علاقة تواطؤ، متواطئة، وهي نظائر حسب تعريف الزركشي، والأخرى تربط بينها علاقات يعوزها البحث والتصنيف.

أما قوله «وهم يذكرون اللفظ الذي معناه واحد، في مواضع كثيرة». فلعله يقصد به، تلك الألفاظ التي ذكرها المفسرون في كتب «الوجوه والنظائر»، وهي ليست مشتركة في اللغة، بل ليست متعددة المعنى، لكنها ألفاظ تكررت في القرآن، بحيث يقصد بكل منها في أحد مواضعه مسمى غير المقصود به في موضعه الآخر، كلفظ «قرية» الذي أشار إليه ابن الجوزي في نقده لتزيد الجامعين ومبالغتهم في الجمع إذ «ذكروا كلمة واحدة معناها في جميع المواضع واحد، كالبلد والقرية والمدينة والرجل والإنسان ونحو ذلك، إلا أنه يراد بالبلد في هذه الآية غير البلد في الآية الأخرى وبهذه القرية غير القرية الأخرى»[4].

---

(١) لسان العرب، مادة (و ط أ). (٢) البرهان، ج١، ص١٠٢.

(٣) بخلاف الحكيم الترمذي في كتابه «تحصيل نظائر القرآن».

(٤) ابن الجوزي، نزهة الأعين، ص٨٣.